

القدس والسلام

سُلالة حجاوي*

القدس فريدة بين مدن العالم، ليس فقط بسبب ارتباطها بأديان التوحيد الثلاثة التي تقع أماكنها المقدسة ضمن تخومها، لكن أيضاً بسبب موقعها الاستراتيجي في المنطقة العربية، التي تشكل "العالم القديم"، والتي غالباً ما وصفت بأنها قلب العالم.

لقد ركزت القوى كافة، طوال تاريخ المنطقة العاصف، على الاستيلاء على القدس. إذ كانت السيطرة على المدينة تعني السيطرة على المنطقة بأسرها. وهي بإطلالتها من عليائها، من ذرى التلال، على طريق الإمبراطوريات القديم، قد أكدت أهميتها الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، فبكونها أعلى من سائر المستوطنات البشرية القديمة بدت كما لو أنها كانت أقرب إلى الله. ومنذ الأزمنة القديمة، وحتى الآن، تضافر المقدس مع السياسي في القدس إلى حد أن من الصعب التفريق بينهما أو القول أيهما يأتي قبل الآخر: المقدس أم السياسي. ومع ذلك، فإن المقومات الأولى لحقيقة القدس أو أسطورتها لم تتوقف عن التأثير في الناس والأحداث.. إن التاريخ يحيا في القدس.

اليوم، مع التقدم الإعجازي الذي تحقق في العلم والتكنولوجيا، ومع تأثير هذا التقدم في طبيعة القتال، تقلصت أهمية القدس الاستراتيجية في المستوى الدولي إلى أدنى حد. وليس هناك من يعتبر أن لها أهمية استراتيجية سوى الفلسطينيين والإسرائيليين، في حين أن أبعاد القدس التاريخية والمقدسة قد أُكِّدت في مواقع أبعد من فلسطين والمنطقة.

* مديرة مركز التخطيط المدني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية - تونس.

إن أهمية القدس الاستراتيجية بالنسبة إلى الفلسطينيين تتعلق بالوجود الوطني. والاحتلال الإسرائيلي للقدس شطر الجسم الوطني إلى قسمين. وما دام النزاع قائماً، فإن أي فلسطيني في غزة سيكون مضطراً إلى السفر عبر مصر والأردن من أجل الوصول إلى الضفة الغربية. وبالنسبة إلى إسرائيل، ليست القدس مهمة استراتيجياً إلا من حيث أنها تشطر الجسم الفلسطيني إلى قسمين.

إن إعلان المبادئ، الذي وقّعه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، لم يشر إلا إلى ممر بين المنطقتين. ولذلك، فإن المفاوضات النهائية بشأن وضع القدس ستكون مضطرة إلى إنهاء التهديد الاستراتيجي لكلا الجانبين وتوفير رابط إقليمي وطني.

والبعد الثاني فيما يتعلق بالقدس هو البعد الوطني. لقد احتلت إسرائيل القدس وضمّتها بحجة حق تاريخي وتوراتي في استعادة عاصمة مملكة داود وسليمان اليهودية التي وجدت منذ نحو ثلاثين قرناً. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، فقد كان عمَد القدس أو رؤساء بلديتها فلسطينيين دوماً منذ القرن السابع عشر، وشملت متصرفية القدس في منتصف القرن التاسع عشر نحو ٨٠٪ من المنطقة التي باتت تُعرف بفلسطين الانتداب، وتمتعت بوضعية حكم ذاتي ضمن الإمبراطورية الإسلامية العثمانية. وشكلت المتصرفية مهد الشخصية الفلسطينية الوطنية، وكوّنت بالتالي وعيها الوطني السياسي. وخلافاً لما حدث في أوروبا مع حلول العصر القومي، فقد شكّل الدين أحد مكونات القومية في المنطقة العربية، واعتُبرت القدس موئل الوطنية والقداسة بالنسبة إلى الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين.

مقترحات سلام للقدس

لقد قدّمت مقترحات لا تحصى من أجل مسألة القدس. ويعود ذلك إلى واقع أن أطرافاً كثيرة جداً، إلى جانب الفلسطينيين والإسرائيليين مهتمة بشأنها، وتريد أن يكون لها رأي في الحل. ومع ذلك، ففي حين أن الموقف الرسمي للمجتمع الدولي لا يزال متمسكاً بمقترح التدويل كما طُرح في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، فقد برزت أفكار عدة أخرى، أخذة في الاعتبار أن الطرفين الرئيسيين في التنزع على القدس هما الفلسطينيون والإسرائيليون. وإن حقيقة أن المجتمع الدولي رفض

الاعتراف بما قامت إسرائيل به من جانب واحد، وهو ضم القدس الشرقية وإعلان المدينة الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، لكافٍ لإثبات أن الإجراءات من جانب واحد لا تعود بالسلام على المدينة المعذبة.

ولهذا، يجب أن تكون المقاربة تجاه المقترحات والأفكار على مستويين اثنين:

المستوى الفلسطيني - الإسرائيلي من ناحية، والمستوى الدولي من ناحية أخرى.

نبدأ بالمستوى الدولي. إنه لواضح تماماً أن الأطراف كافة في هذا المستوى

ليست معنية إلا بالمدينة القديمة التي تضم الأماكن المقدسة لأديان التوحيد الثلاثة.

وهذه الأطراف هي: البلاد العربية، والبلاد الإسلامية، والكنائس المسيحية. وهذه

الأطراف جميعاً، ولا سيما البلاد الإسلامية العربية، ترفض بصورة جازمة أي نوع من

الاستيطان يجعل المدينة المقدسة تحت سيادة إسرائيل. وكانت مسودة القرار الأخيرة

التي أجازها الكنيست الإسرائيلي وفقاً لقرار المحكمة العليا الذي نص على أن قطاع

جبل الهيكل يشكل جزءاً من دولة إسرائيل، قد أحدثت صدمة بين الجماهير الإسلامية

وحضت المنظمات الأصولية على تصعيد هجماتها ضد عملية السلام، مع الإشارة إلى

أن مسودة القرار المذكورة تنص على أن القانون الإسرائيلي المعني بالتخطيط والبناء

والآثار ينطبق على جبل الهيكل (جبل الهيكل هو حيث يقع المسجد الأقصى).

لقد طُرحت في شأن المدينة المقدسة حتى الآن عدة أفكار نذكر بعضاً منها:

التدويل؛ وضع خاص محمي بإجراءات وقائية قضائية ملائمة ومحترمة ومضمونة

دولياً؛ حل لا تكون له أية صلة بقضية السيادة.

والآن، وبالنظر إلى واقع أن الكنائس المسيحية في معظمها ممثلة في الجسم

السياسي الفلسطيني، يستطيع المرء أن يتصور أنه يمكن التوصل إلى حل يتم بموجبه

وضع المدينة المقدسة تحت سيادة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة من خلال تعيين

ثلاثة رؤساء لبلدية المدينة: يهودي إسرائيلي، ومسلم فلسطيني، ومسيحي فلسطيني،

من أجل إدارة الأماكن المقدسة الخاصة بكل واحد منهم، وذلك في ظل إجراءات وقائية

قضائية و ضمانات دولية. وينبغي أن تكون الإقامة في المدينة المقدسة محدودة

ونسبية. وتبقى المدينة مفتوحة.

ومن ناحية المستوى الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن حقيقة أن إعلان المبادئ يشمل القدس بين بنود التفاوض في المرحلة النهائية يجب اعتبارها إنجازاً واعداءً، نظراً إلى واقع أن المواقف الإسرائيلية السابقة اعتادت على اعتبار القدس موضوعاً غير قابل للتفاوض وسيادتها عليها أمراً لا عودة عنه. ويتضمن إعلان المبادئ أيضاً حق فلسطينيي القدس في الاشتراك في الانتخابات العامة المقبلة لتأسيس سلطة الحكم الذاتي للفترة الموقته. والاشتراك، كما يفهمه الفلسطينيون، يعني الحق في الانتخابات وفي الترشيح وإجراء الاقتراع في القدس الشرقية، كحق لهم.

إن الموقف الفلسطيني العام من القدس مطابق لموقف المجتمع الدولي، أي أن القدس منطقة محتلة، وأن القرارين رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ ينطبقان على القدس بوصفها جزءاً من الأراضي المحتلة، وأن المفاوضات يجب أن تفضي إلى إنهاء الاحتلال. ومع ذلك، ثمة بين الفلسطينيين الآن شبه إجماع عام على أن نهاية الاحتلال قد لا تنتهي بالضرورة بإعادة تقسيم المدينة، لكن يمكن التوصل إلى اتفاق يعتبر الفلسطينيون بموجبه القدس الشرقية عاصمة لدولتهم. ولا حاجة إلى القول إنه إذا حُلَّت مسألة السيادة على المدينة القديمة بطريقة تضمن سيادة محدودة إسرائيلية وفلسطينية على المدينة، فإن التخوم ستُنزَع عنها المكونات التاريخية والمقدسة للقضية.

بيد أن المسألة ليست بهذه البساطة. فالطريق إلى السلام في القدس محفوفة بأخطار شتى لا يمكن التغلب عليها إلا بسلام دائم يتحقق بإرادة طيبة ونية مخلصية. والسلام الدائم لا يتحقق إلا من خلال تسوية قائمة على إنصاف نسبي للفلسطينيين. منذ أعوام قليلة، وصف مفكر إسرائيلي القدس بأنها مدينة موحدة بالقوة...، وإذا أُزيلت السلطات الإسرائيلية القسرية فإن المدينة ستُنقسم على خط الصدع الإثني. واليوم، فإن ما تُسمى المدينة الموحدة منقسمة أكثر من أي وقت مضى؛ فكل شيء يخص الفلسطينيين منفصل: المدارس، والمحلات، والباصات، وبطاقات الهوية، ووثائق الولادة والزواج، وأدلة الهاتف، وحتى بنوك الدم. ولذا، يمكن أن يفترض المرء أنه سيكون من السهل الفصل بين المجموعتين الإثنتين من خلال إعادة تقسيم المدينة حالما تقرر السلطة القسرية أن ترخي قبضتها.

علاوة على ذلك، فإن سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية التي اتبعت خلال الأعوام الخمسة والأربعين الماضية بدلت وجه القدس، وقلّصت، منذ سنة ١٩٦٧ بصورة خاصة، الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية إلى جزر بشرية متباعدة ومبعثرة ومحاطة تقريباً بمستوطنات يهودية. واعتمدت الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس في الأعوام الماضية إجراءات قاسية للتوصل إلى كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تهويد المدينة كلياً، إما بإرغام الفلسطينيين على الرحيل وإما بتقليص وجودهم إلى غيتوات صغيرة منفصلة. وقد طبّق مثل هذه الإجراءات بطرق ثلاث: توسيع المساحة المضمومة إلى أقصى حد؛ تقليص السكان العرب إلى أقصى حد وزيادة السكان اليهود إلى أقصى حد؛ إحاطة المساكن العربية بمستوطنات سكنية يهودية ضخمة.

القدس: المساحة والسكان

في الماضي، كان أي تغيير في حدود المدينة أو في حدود منطقتها يُعتبر ببساطة تنظيماً إدارياً. وباحتلال إسرائيل للقدس الغربية وضمها سنة ١٩٤٨، وباحتلالها للقدس الشرقية وضمها سنة ١٩٦٧، بات توسيع حدود البلدية يعني التهام مزيد من الأراضي.

في حين أن مساحة البلدة القديمة لم تتغير قط عبر الزمن - كيلومتر واحد - نظراً إلى وجود الجدران القديمة، فقد عرفت المدينة المحيطة الكثير من الحدود البلدية. ففي أثناء الفترة المبكرة من الانتداب البريطاني على فلسطين، لم تتعد أملاك القدس الـ ٢٠ كلم^٢، بينما كانت مساحة منطقة القدس أكثر من ٤ آلاف كلم^٢، بما فيها مناطق فرعية كثيرة تشمل ٨٥ بلدة وقرية.

وكان قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ قد اقتطع لمنطقة القدس المدوّلة ١١٠ كلم^٢ تضم نحو ٢٠٠ ألف نسمة: ١٠٠ ألف من العرب و١٠٠ ألف من اليهود.

وفي سنة ١٩٤٨، احتلت إسرائيل ثلثي أملاك المدينة وضمت إلى بلديتها أراضي عدة قرى مدمّرة.

وبلغت أحداث حرب ١٩٦٧ ذروتها المأساوية باحتلال إسرائيل الجزء الباقي من القدس وضمه، وباحتلال وضم أراضي ثماني قرى عربية. وفي حزيران/يونيو،

أصدر الكنيست قانوناً وسَّع من حدود المدينة. وبلغ إجمالي المساحة المضمومة ١٠٥ - ١١٠ كلم^٢، وطُبِّق فيها القانون الإسرائيلي في ظل إدارة إسرائيلية. ومنذ ذلك الحين، أُجريت إضافات كثيرة. وفي الواقع، لم تقم السلطات الإسرائيلية برسم أية حدود رسمية للقدس، وهذا توجه سياسي ينطبق على الأملاك الإسرائيلية. وفيما يتعلق بالسكان، فقد غادر جميع سكان القدس الغربية العرب، وعددهم ٦٠ ألفاً، المدينة خلال حرب ١٩٤٨، تاركين وراءهم جميع ممتلكاتهم ومقتنياتهم. وفعل الأمر نفسه ألفان من اليهود الذين كانوا في البلدة القديمة. وفي سنة ١٩٦٧، بقي سكان القدس الشرقية العرب - ٨٠ ألفاً - لكن نحو ٨ آلاف فقط، كانوا يقيمون قرب حائط المبكى، تم تشتيتهم.

في سنة ١٩٦٧، كان مجموع سكان القدس الموحدة الإسرائيلية ٢٦٨,٠٠٠ نسمة تقريباً: ٢٠٠ ألف يهودي في الجزء الغربي، و٦٨ ألف عربي فلسطيني في الجزء الشرقي. وفي حين أن السلطات الإسرائيلية وسَّعت حدود المدينة بعد الاحتلال مباشرة، فإنها كانت من الفطنة بحيث أنها استبعدت أكبر عدد ممكن من سكان القرى المضمومة. وقد استبعدت عدة قرى لكن أراضيها ضُمَّت.

وفي تموز/ يوليو ١٩٨٣، أعلن أحد مساعدي الرئيس السابق لبلدية القدس، ويدعى كاهيلا، أن اليهود أصبحوا أغلبية في القدس الشرقية: ١٥٢,٨٠٠ يهودي في مقابل ١٥٠,٦٠٠ فلسطيني. وقد تم حتى الآن بناء ١١ مستوطنة سكنية لاستيعاب مستوطنين، والمستوطنات كلها مبنية فوق أراض فلسطينية مصادرة، معظمها أملاك خاصة. وفي الأشهر الأخيرة، تمت مصادرة قسم كبير من الأراضي من أجل بناء مستوطنة سكنية جديدة سُميت هار حوما. ولم تُخفِ السلطات الإسرائيلية نياتها الرامية إلى تقليص نسبة الفلسطينيين في القدس إلى ٢٢٪ من مجموع السكان، وهي تستخدم شتى الوسائل للحيلولة دون تزايد السكان الفلسطينيين، من ذلك مراقبة التراخيص المخصصة لبناء المنازل. وقد اعترف رئيس بلدية القدس السابق، تيدي كوليك، سنة ١٩٩٢ بأنه خلال الأعوام الستة والعشرين السابقة، لم يُعط الفلسطينيين سوى ٧٥٠٠ ترخيص، في مقابل ٧٢,٠٠٠ ترخيص للمستوطنين اليهود. كان معظمها في القدس الشرقية.

لا يزال مثل هذه السياسات، وكثير غيرها، موجوداً على الرغم من حقيقة أن عملية السلام مستمرة وأن إعلان مبادئ قد وُقِعَ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. بل كان بناء مستوطنات يهودية جديدة، داخل القدس الشرقية وحولها، يجري على قدم وساق منذ بدء عملية السلام، الأمر الذي يشير إلى أن السلطات الإسرائيلية تحاول عن طريق قوتها القسرية، جنباً إلى جنب المجموعات اليمينية الأيديولوجية، خلق أكبر قدر ممكن من الوقائع على الأرض قبل حلول المفاوضات النهائية.

كيف النهوض

بأعباء السلام في القدس

تدل التوجهات المذكورة أعلاه على أنه ستكون هناك مفاوضات صعبة جداً بشأن القدس في غضون عامين من الزمن. وبالتالي، فحتى لو وافقت الحكومة الإسرائيلية على حل إداري مشترك ما للمدينة المقدسة، فإنها ستواصل خلال الفترة الموقّعة خلق أكبر عدد ممكن من الوقائع كي تهمّش أي وجود آخر هناك. وينطبق التوجه ذاته على القدس الشرقية. ولذلك، ومن أجل عدم إحباط المفاوضات النهائية، يجب حث الحكومة الإسرائيلية على تبني إجراءات محددة لبناء الثقة خلال الفترة الموقّعة، وذلك من أجل الإعداد لمناخ ملائم للمفاوضات النهائية، وخصوصاً:

- (١) منع المنظمات والتجمعات اليمينية الأيديولوجية غير الحكومية من مواصلة تولي تنفيذ القانون بأنفسها. والواقع أن هذه التجمعات شجعت ومنحت تبرعات حكومية كبيرة من قبل حكومات إسرائيلية سابقة، في حين أن الحكومة الحالية لم تتخذ أي إجراء لوقفها.
- (٢) الامتناع من مصادرة المزيد من الأراضي ومن بناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية وحولها.
- (٣) السماح للفلسطينيين بالحصول على حقهم النسبي من تراخيص البناء.

بالنسبة إلى المفاوضات النهائية، في وسع المرء أن يتوقع أنها ستغطي مجمل القضايا، التي تتراوح بين قضية السيادة في مدينة موحدة سلماً، والقضايا المتعلقة بمصادرة الأراضي وإقامة بلديتين، وقضية حق الفلسطينيين في العيش في القدس الغربية، والوضع القانوني للمدينة المقدسة.

والسؤال هو: كيف ستتعلم مدينة منقسمة إثنياً العيش في مدينة موحدة، بسلام، من خلال إرادة طيبة لا بالإكراه، وبعيداً عن الغيتوات وعن روح الغيتو؟

المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية

اسم المستوطنة	تاريخ تأسيسها	موقعها	عدد سكانها	مساحة الأراضي المصادرة
عطاروت (منطقة صناعية)	١٩٧٠	في الشمال، قرب المطار		١٠,٠٠٠
نفي يعقوف	١٩٧٣	في الشمال الشرقي	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠
بسغات زئيف			١٥,٠٠٠	
غفعات شابيرا (التلة الفرنسية)		في الشمال الشرقي	٩٠٠٠	١٥,٠٠٠
غفعات همفتار	١٩٧٥	في الشمال الشرقي		
راموت إشكول	١٩٦٠	شمال مدينة القدس	١٦,٠٠٠	٦٠٠
الحي اليهودي			٥٠٠٠	
راموت ألون	١٩٧٠	في الشمال الغربي	٣٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
تالبيوت الشرقية	١٩٧٣	في الجنوب الشرقي	١٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
جيلو	١٩٧٣	في الجنوب	٤٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
غفعات هماتوس		في الجنوب	لم تُشغل بعد	

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>